دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسة الخارجية التركية الشرق أوسطية الحالة الفلسطينية في مرحلة حكم حماس
المصدر:	دراسات استراتيجية
الناشر:	مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية
المؤلف الرئيسي:	لكحل، علي
المجلد/العدد:	ع 13
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	103 - 122
رقم MD:	204234
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	حركة حماس، السياسات الخارجية، تركيا، الشرق الاوسط، فلسطين، النظم السياسية، غزة، الاحزاب السياسية، حزب العدالة والتنمية، الديمقراطية، حقوق الانسان، الانتخابات النيابية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/204234

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السياسية الخارجية التركية الشرق أوسطية (الحالة الفلسطينية في مرحلة حكم حماس)

أ/ على لكحل

من الوجهة النظرية يعتبر وزير الخارجية أحمد داود أغلو المهندس الأساسي لنظرية السياسية الخارجية التركية في مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية، ومخلص نظريته تلك يدور حول ما يلي: [١]

- سياسية خارجية متعددة الأبعاد لتعدد المحيط الجغرافي.
- سياسية استباقية لا تقوم على رد الفعل وإنما تقديم الحلول للمشكلات قبل وقوعها.
- الهدف منها الوصول بمشاكلها إلي نقطة الصفر مع دول الجوار.
- الاعتراف بوجود خلافات مع تصور لحلولها على المدى القصير والمتوسط.

أحد صانعي السياسية الخارجية التركية أيضاً إبراهيم كالين، مستشار رئيس الوزراء التركي ونائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالحزب، يضع أربعة مبادئ أساسية للسياسة الخارجية التركية الجديدة [٢].

١- **المبدأ الأول**: أمن الداخل والمنطقة، فوضى الحروب تتناقض مع البيئة الآمنة للعيش، وتوسيع مفهوم الأمن ليشمل أمن الدولة والأمن البشري.

٢- **المبدأ الثاني**: الأمن غير كاف لوحده، يجب أن يكمله مبدأ الحرية، وإحداث التوازن بين الأمن والحرية. حيث أدت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م إلي الميل نحو كفة الأمن على حساب العديد من الحريات المدنية.

٣- **المبدأ الثالث**: الازدهار أو توليد الازدهار ومشاطرته. لكن توليد السلطة والثروة ليس الهدف في ذاته، بل يجب مشاطرتها مع الآخرين. إنه عنصر عدالة المهمة لتحقيق الشرعية، وأيضاً لتقاسم الثروات.

٤- المبدأ الرابع: الهوية أي نظرة الناس إلي أنفسهم. أو ما هي مهمتنا في الحياة حيث تنتمي تركيا إلي الشرق والغرب على حد سواء، أي أن الهوية الثقافية التركية المسلمة تاريخياً لا تتعارض مع محاولاتنا تبني قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والشفافية أي القيم التي انبثقت من الغرب لكنها أصبحت قيماً كونية يتشاطرها الجميع.

وعليه تقوم الدبلوماسية التركية في الشرق الأوسط على تلك الأسس ويأتي في إطارها الموقف من الوضع الفلسطيني.

أ- **الأمن الجماعي**: ومرده إلي أن شعور طرف بانعدام الأمن سيجعل الآخرين يشعون بانعدامه. عبرت عنه أشغال منتدى التعاون العربي – التركي في ١٢٥ ديسمبر ٢٠٠٩م، الذي أكد أن

الطرفين العربي والتركي لديهما رؤية مشتركة لصون الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط [٣]. وليس أدل على ذلك من دعوتها لقيام منظمة للأمن الإقليمي [٤].

كما تعتبر عضوية تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي وقيادة أمانتها العامة جزءاً من علاقة التضامن والتعاون التي تنظر إليها تجاه العالم الإسلامي، ويبدو أن تركيا ترى في ذلك كافيا لرؤية شرق أوسط خال من الصراعات التي تؤثر على مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية.

وبحثاً عن تهدئة الطرف المقابل تحتفظ تركيا بعلاقات متميزة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها عضواً في الحلف الأطلسي. وفي السنوات الأخيرة من حكم حزب العدالة والتنمية يمكن ملاحظة "حركة الصعود والهبوط التي تتسم بها العلاقات التركية مع إسرائيل –أنها– ترتبط بشكل مباشر بنتائج الصراع الداخلي في تركيا بين حزب العدالة والتنمية من ناحية، والمؤسستين العسكرية والقضائية العلمانيتين من ناحية أخرى" [٥].

هذه الازدواجية في العلاقة بين جميع الأطراف منحت تركيا ميزة لتوجه سياستها الخارجية كوسيط بين مختلف الأطراف المتصارعة في المنطقة، فتركيا ترى أنها الأقدر على القيام بهذا الدور وتتخذه وسيلة لتوسيع علاقاتها ومصالحها في المنظمة. فهي تقوم بدور الوسيط بين سوريا وإسرائيل، وبين إسرائيل وحماس، وهي أيضاً الوسيط بين حركتي فتح وحماس في الأزمة الداخلية الفلسطينية. ويأتي المفهوم التركي للأمن بشكل أساسي من تحركات الأكراد في المنطقة، "فالتحدي الكردي يقارب أساساً وفق المعايير والقواعد الكمالية، التي تعتبر القومية الكردية تهديداً وجودياً لوحدة تركيا الجغرافية والقومية. هذا في حين أن العثمانية الجديدة أقل تركيزاً على المسألة الكردية وأكثر اهتماماً بتعزيز "القوة اللينة" لتركيا بوصفها دولة محورية متصالحة بسلام مع إرثها الإسلامي، ومع تعدد الهويات فيها" [٦].

وعليه كلما تضاعف التغلغل الصهيوني في المنطقة الكردية كلما اقتربت تركيا من دعم القضايا الغربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، فمن منظور إستراتيجي أمني وسياسي، فإن التواجد الإسرائيلي في شمال العراق يعتبر بمثابة ورقة ضغط على كل من سوريا وتركيا وإيران." [٧]. وعليه يصبح الدور التركي في الشرق الأوسط عموماً وتجاه الوضع الفلسطيني عنصر ضغط على إسرائيل والابتعاد عن دعمها للأكراد وطموحاتهم في إقامة الدولة الكردية، وعنصر ضغط أيضاً على الغرب لقبولها ضمن الاتحاد الأوروبي. هذا المفهوم يستجلب معه أيضاً ربط مفهوم السلام بأمن المنطقة كلها وليس بالأمن الإسرائيلي لوحده، في إشارة إلي عدم الالتزام الإسرائيلي باستحقاقات السلام، وبالتالي يكون السعي لتحقيق الأمن للجميع، على حساب المفهوم الإسرائيلي للأمن المنفرد لإسرائيل، مدلول ذلك نجده في استمرار إسرائيل في العدوان على

الفلسطينيين في مراحل التهدئة، والاعتداء على سوريا بالرغم من انعدام المقاومة في الجولان، والاختراقات المتكررة تجاه لبنان بالرغم من الانسحاب منها، وعدم التزام إسرائيل بالقانون الدولي، الأمر الذي يدفع السياسية الخارجية التركية لدعوة إسرائيل للالتزام بالسلام والقانون الدولي وإحراجها أمام المجتمع الدولي في هذا الميدان، ليس لأنها تدعم الموقف العربي فقط، ولكن لأن ذلك أصبح يهدد المصالح التركية.

ب- **الترابط الاقتصادي**: ربط شبكة علاقات تركية مع دول الشرق الأوسط يعني في السياسية الخارجية التركية تحقيق المصالح المشتركة، ولكن يعني أيضاً الانتقال من مفهوم الاعتماد المتبادل إلي قيام نوع جديد من العلاقات يقوم على مفهوم جديد يطلق عليه مستشار رئيس الوزراء التركي إبراهيم كالين [٨] "التمكين المتبادل"، الذي يؤمن عملية الاستقرار، وهو يقوم على المشاطرة، أي تحقيق التمكين الذاتي والمساهمة في تمكين الآخرين. وبالتالي تقوم السياسة الخارجية التركية على التنمية والعدالة للجميع كآلية للأمن الجماعي.

د- **تماثل النخب الحاكمة**: قامت العلاقات الإسرائيلية التركية أساساً على تماثل النخبة بين البلدين خاصة في رؤيتها للعلمانية والإسلام السياسي والتحالفات الخارجية، لكن اعتلاء حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في تركيا، يعني تراجع ذلك التماثل، الأمر الذي جلب معه جملة من التخوفات الإسرائيلية المتعلقة بتراجع حلفائها العلمانية في السلطة، وإمكانية تراجع التعاون الأمني بين البلدين، والتخوف من تغيير السلوك ألتصويتي لتركيا في الأمم المتحدة، وحمل رؤية متناقضة لمفهوم الإرهاب وأطرافه والداعمين له في المنطقة.

هـ- **استحضار الإرث العثماني والهوية التاريخية في السياسة الخارجية التركية**: كان جانكيز شاندرا المعلق السياسي التركي أول من استعمل مصطلح العثمانية الحديثة [٩]. ومرد هذا التوجه فشل التوجهات العلمانية الطورانية في تسوية مسائل السياسة الخارجية مع الغرب، كالمسألة القبرصية، والتسويف في مسألة انضمامها للاتحاد الأوروبي، والخلاف حول الدعم الغربي لحزب المال الكردستاني، ولذلك اتجهت السياسية الخارجية التركية للبحث عن فضاء إستراتيجي جديد يتسم بالعالمية من خلال الشراكة الإستراتيجية مع إفريقيا لمنافسة فرنسا الرافضة لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ومن خلال الاتجاه نحو العالم الإسلامي موظفة العامل التاريخي والديني، ونحو الدول والأقليات التركية في القارة الآسيوية مستعملة العامل اللغوي، وأخيراً البحث في الشراكة الإستراتيجية بينها وبين الصين.

استحضار الهوية في السياسة الخارجية التركية يفرض عليها نوعها من الالتزام الأدبي والأخلاقي والسياسي والاقتصادي مع المحيط العربي والإسلامي، وهو ما يتضح من السلوك التركي الجديد الذي يتعارض مع توجهات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة كالموقف من الحرب على العراق والملف النووي الإيراني، والموقف من سوريا، والموقف من المقاومة الفلسطينية في مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية.

ويتم ذلك في إطار من القوة الناعمة التي يدعمها الموقع الجيو – إستراتيجي لتركيا التي يتيح لها إقامة علاقات مع كل دول العالم [١٠]. فهي دولة بلقانية، متوسطة، إسلامية، أوروبية، آسيوية، أطلسية. ومن مظاهر القوة الناعمة التركية الاتفاقية الاقتصادية المكثفة مع المحيط العربي والإسلامي. ودعوتها لتشكيل منطقة تجارية مفتوحة مع العرب أو بعضهم على الأقل، وعقد أكثر من مائة اتفاقية اقتصادية في المنطقة [١١]. وفي هذا الإطار شكلت تركيا مع العراق، في ١٠-٧-٢٠٠٨م؛ المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي والنفطي برئاسة رئيس وزراء البلدين [١٢] وتشكيل للتعاون الإستراتيجي مع سوريا عام ٢٠٠٩م [١٣] ودعوة وزير الخارجية التركي أحمد أوغلو لقيام وحدة أمنية واقتصادية بين تركيا والعالم الإسلامي باعتبارها المنطقة الإستراتيجية الأهم في العالم ودعمه لمبادرة الأمين العام للجامعة العربية بإقامة رابطة للجوار العربي [١٤] ولكن يبقي من التبسيط حصر دور أنقرة المتنامي بالشرق الأوسط بكونه ناتجاً عن استياء أنقرة من حلفائها الغربيين، أو أن يكون مدفوعاً بموجة جديدة من الاستعمار الحديث neo-imperalism وإعادة أحياء الدور العثماني في المنطقة فالهدف وراء هذا التحول يمكن في الأهداف البراغماتية لأنقرة بمنطقة الشرق الأوسط وهي سعي أنقرة وراء تحقيق الاستقرار في المنطقة المحيطة بها، وتأكيد أن مثل تلك الصراعات لن تصل إلي تركيا [١٥]. خاصة ما يتعلق بإمكانية التحرك الكردي الذي هدد وحدتها المستقبلية وأمنها القومي، ولذلك تحفظت تركيا على الدور الأمريكي في العراق باعتباره عاملاً لتحريك الاضطرابات السياسية على حدودها الكردية الطامحة للاستقلال للتعبير عن الكيانية الكردية وهو ما تعارضه تركيا. ويدفعها لتهدئة الأوضاع في الشرق الأوسط برمته وعلى رأسه الصراع العربي الصهيوني الذي حاولت فيه أن تكون الوسيط في المعادلة الشرق أوسطية، من خلال دعوتها للتوسط بين حركة حماس وإسرائيل مباشرة بعد عملية تل أبيب عام ٢٠٠٦، وتوسطها في الملف السوري الإسرائيلي الذي توقف بسبب العدوان على غزة نهاية عام ٢٠٠٨م.

٢- السلوك التركي تجاه حماس:

تماثل النخبة بين حركة حماس كحركة إسلامية، وقيادة حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية بشكل أحد عوامل التقارب بين تركيا وحماس، كما أن حماس تعد مدخلاً هاماً للعالم الإسلامي بالنسبة لتركيا لإدراك تركيا للمكانة التي تحتلها القضية الفلسطينية عموماً وحركة حماس خصوصاً لدى الرأي العام العربي والإسلامي وحتى لدى الدول القادرة على التأثير في الوضع التركي، كإيران والعراق بالنسبة لإمدادات النفط أو سوريا وإيران والعراق بالنسبة للملف الكردي، أو بالنسبة لتعاظم دور الإسلام السياسي في المنطقة العربية والإسلامية ودور الإخوان المسلمين فيه، خاصة وأن التأريخ للصدمة الحضارية الإسلامية يبدأ عند تنظيم الإخوان المسلمين بسقوط الخلافة الإسلامية في تركيا عام ١٩٢٤م، ما عجل بقيام جماعتهم عام ١٩٢٨م، الأمر الذي يجعل تركيا أكثر تقبلاً عندهم في المنطقة، وتشكل العناصر التالية محور السلوك التركي تجاه حماس وحكومتها والتي يمكن تقسيمه إلي مرحلتين:

١- مرحلة ما قبل العدوان على غزة: (٢٠٠٦-٢٠٠٨):

وصول حزب العدالة والتنمية التركي للسلطة عام ٢٠٠٢، حمل معه لغة انتقاديه شديدة لسياسة إسرائيل في الضفة وغزة، واصفا اغتيال مسؤولي حركة حماس بـ "إرهاب دولة" (١٦).

هذا التوصيف التركي للسلوك الإسرائيلي يحمل معه دلالات الاختلاف بين أنقرة وإسرائيل، حول مفهوم الأمن الإقليمي، إذ لا يمكن أن ينعم به طرف ويحرم منه الآخرون، واستمرار السياسات الإسرائيلية في مثل هذا السلوك يعني توفير عوامل التفجير في المنطقة الذي لن يستثني أحداً، ويتعارض مع مهمة الدبلوماسية التركية حول فكرة تصفير المشاكل، ونظرية الأمن للجميع، هذه الرؤية جعلت حماس تنظر لتركيا بعين الاحترام والتقدير، وهي إضافة للعوامل التاريخية تجعل المسافة بين حركة حماس وحكومتها من جهة وتركيا الجديدة من جهة أخرى أكثر تقارباً، مما يؤكد وجود مقاربة جديد لحزب العدالة والتنمية في لتعامل مع الوضع الفلسطيني، غير تلك التي سادت في المرحلة الكمالية التي تعتبر حماس حركة إرهابية، ولذلك شكلت تركيا محطة الأول زيارة خارجة لحركة المقاومة الإسلامية حماس، والتي تسببت في توجيه السهام إلي حكومة أردوغان، واتهامها بأنها تدعم الإرهاب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ومن ثم فإن استقبالها لوزيرة الخارجية الإسرائيلية –أيضاً– في زيارتها الرسمية الخارجية الأولى، يكشف عن أن ثمة اتزانا وبراجماتية تتسم بها السياسة الخارجية التركية التي تبغي "تسكين".. "القضايا الساخنة" في المنطقة، بما يسهم في تحقيق اطراد التعاون الإقليمي، وبما يعطي تركياً دوراً ريادياً في تفاعلات الإقليم" (١٧).

ويعتبر السلوك التركي سلوكاً حذرا تجاه حماس والحكومة الفلسطينية، والذي عبرت عنه تركيات مع بقية دول منظمة المؤتمر الإسلامي في بيانها المذكور سابقاً خاصة وأن تركيا تشغل منصب الأمانة العامة للمنظمة بقيادة أكمل الدين إحسان أوغلو. فالمنظمة وتركيا كلاهما دعيا حماس للالتزام بنبذ العنف وكانت تلك فحوى الرسالة التركية لحماس التي حملها وزير خارجيتها آنذاك عبد الله غول، في لقائه بخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس في زيارته لتركيا يوم ٦-٣-٢٠٠٦م في مقر حزب العدالة والتنمية وليس في مقر وزارة الخارجية التركية، حيث دعاه لنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل قبل التفاوض دون أن يحضر معه أحد من القيادات الحزبية أو الرسمية ندوته الصحفية وبالرغم من لقاء كبير مستشاري رجب طيب أردوغان آنذاك أحمد داوود أغلو بخالد مشعل أثناء زيارته لسوريا [١٨] إلا أن تقليص مستوى الاستقبال من رئاسة الوزراء إلي وزارة الخارجية بمقر حزب العدالة والتنمية، جعل اللقاء يبدو لقاء حزبياً بين الطرفين، واقتصاره على قيادة حركة حماس دون أعضاء حكومتها أيضاً، حمل معه إشارات سلبية تجاه الموقف التركي من الحكومة والحركة مدفوعة بحجم الضغوط التي مورست على القيادة التركية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ولكنه كان يمثل في تلك المرحلة دلالة داخلية يبدو معها أن حزب العدالة والتنمية لم يحسر خياراته النهائية بعد، وأنه يمر مع تركيا بمرحلة انتقال، في إطار صراعه مع الحرس العلماني القديم المتركز في أهم مؤسسات صنع القرار وهي المؤسسة العسكرية التركية، إضافة إلي المؤسسة القضائية التي تتماثل نخبها القيادية مع توجهات النخب العسكرية في إسرائيل وأمريكا، وتتعارض مع توجهات حزب طيب رجب أردوغان، كما أن تلك المواقف السلبية تأتي عشية الانتخابات الرئاسية في مايو ٢٠٠٧ والانتخابات النيابية في نوفمبر ٢٠٠٧. وعلى هذا لا يتوقع أن تتغير هذه السياسة على الأقل في بعدها الحذر تجاه حماس قبل اكتمال الاستحقاقين المذكورين عام ٢٠٠٧. وفي ظل استمرار سياسية جورج بوش المتشددة في العراق والمنطقة ضد مناوئيه" [١٩] فالبيئتان الداخلية والخارجية لم تكونا تسمحان سوى بذلك الموقف الحذر. الأمر الذي جعل الدبلوماسية التركية تنزع إلي نوع من الازدواجية في محاولة الوقوف على مسافة تحالف مع إسرائيل وتقارب جزئي مع حماس، ويؤكد ذلك الاستمرار التركي في التقارب مع إسرائيل من خلال ما يلي: [٢٠]

- الالتزام بالاتفاقيات العسكرية مع إسرائيل وحضور الاجتماعات الأمنية الثنائية والمتعددة بمشاركة أمريكية وبريطانية وغيرهما.
- عدم اعتراض تركيا على القرار الأممي الذي اعتبر يوم ٢٧ جانفي من كل سنة يوماً للاحتفال بذكرى المحرقة اليهودية، بل دعمت القرار ووقعت عليه مطلع العام ٢٠٠٦م.

- التوقيع على اتفاقية لنقل النفط والغاز وقع في ١٥-١٢-٢٠٠٦م.
- تزايد الصادرات التركية لإسرائيل لتصل من مليار و ٢٢١ مليون و٧٠٠ ألف دولار، عام ٢٠٠٥ إلي مليار ٢٧٢ مليون و١٠٠ ألف دولار عام ٢٠٠٦م.
- عضوية تركيا في اللجنة الأمنية الدولية المشتركة بقيادة الجنرال كيث دايتون التي تعمل على إعداد الكادر الأمني الفلسطيني في الضفة لملاحقة المقاومة الفلسطينية، واعتراف تركيا بحكومة غير شرعية بالضفة الغربية وعدم اعترافها بحكومة الأغلبية المنتخبة بعد إقدام حماس على عملية الحسم العسكري. (٢١)
- الحضور التركي لمؤتمر أنابوليس نوفمبر ٢٠٠٧م، حمل معه دعم تركيا لتوجهات التسوية بالمفهوم الأمريكي، لأنه هدف إلي عزل حركة حماس دولياً مقابل فك العزلة عن السلطة الوطنية الفلسطينية في تلك المرحلة. كما لم تتضمن وثيقة المؤتمر أية إشارة لوقف العدوان الإسرائيلي أو الجدار أو الاستيطان، مع حصر مرجعية التسوية في خريطة الطريق وفق القراءة الإسرائيلية لها. (٢٢)

إن البيئة الداخلية والخارجية لم تكن تسمح لتركيا بأكثر من ذلك السلوك تجاه حماس بل إن ذلك سبب لها مشاكل وضغوط مع الولايات المتحدة وإسرائيل. خاصة وإن حزب العدالة والتنمية كان في انتظار استحقاقين انتخابيين، الانتخابات الرئاسية في ماي ٢٠٠٧م، والانتخابات التشريعية في نوفمبر ٢٠٠٧. ومع ذلك شكل لقاء خالد مشعل وعبد الله غول في تركيا، ثم اللقاء بينه وبين كبير مستشاري رئيس الوزراء آنذاك أحمد داوود أغلو أثناء زيارته لدمشق، عامل امتعاض إسرائيلي وأمريكي لأنه لا ينسجم مع سعيهما لعزل حماس. "لقد نظمت الزيارة بدون استشارة الولايات المتحدة وإسرائيل، وأثارت حفيظتهما لاسيما في ظل سعيها إلي عزل حركة حماس لدفعها إلي الالتزام بمجموعة من الشروط المحددة، من ضمنها الاعتراف بوجود إسرائيل، وقد برر حزب العدالة والتنمية بالقول إن تلك بالتحديد كانت الرسالة التي نقلتها تركيا إلي حماس.. والحد من نفوذ إيران على حماس" (٢٣)

إن البيئة الداخلية في مرحلة قيادة الرئيس السابق لتركيا أحمدت نجدت الذي كان يعتبر حركة حماس حركة إرهابية، وعدم حسم الخيارات الدستورية، لم تكن تسمح بالمغامرة في العلاقة مع حماس إلا في الحدود التي تخدم توجه حزب العدالة والتنمية الداخلي لضمان أصوات القاعدة الإسلامية التركية المتضامنة مع الشأن الفلسطيني، والاستجابة للضغوط الأمريكية تحت حكم المحافظين الجدد الذي يحتلون على مقربة من الحدود التركية أحد جيرانها.

يبدو أن هذه المرحلة قد حملت معها قدرة تركية كبيرة على توظيف الوضع الفلسطيني لصالح الوضع الداخلي. "إن الورقة الفلسطينية التي استطاع حزب العدالة والتنمية توظيفها بشكل جيد لكسب الرأي العام التركي المتعاطف أصلاً مع القضية من منطلق ديني على الرغم من سطوة العلمانية على كافة مفاصل الحياة التركية" (٢٤).

ويبدو أن حماس قد تفهمت تلك الضغوط وعبرت عن رضاها بالسلوك التركي على لسان القيادي فيها محمد نزال الذي اعتبر لقاء خالد مشعل –عبد الله غول الرجل الثاني في تركيا آنذاك مؤشراً على تجاوز الزمن لمحاولات إقصاء أو تهميش حماس. (٢٥)

والوقع أن السلوك التركي في هذه المرحلة حمل معه جملة من المواقف المزدوجة التوجه نلحظها فيما يلي: (٢٦)

- دفعت حماس للاعتراف بإسرائيل، كما دعت إسرائيل للاعتراف بنتائج الانتخابات، فقد كشف طيب رجب أردوغان رئيس الوزراء التركي في ٢٧-١-٢٠٠٦، اتصالات مع الرئيس الباكستاني السابق برويز مشرف لنقل مثل هذه الأفكار في إطار مبادرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.
- تشديد تركيا على أن يكون السلاح في أيادي القوات المسلحة لأي دولة.
- بتاريخ ٢١-٢-٢٠٠٦ انتقد رئيس الوزراء التركي استخدام إسرائيل للعقوبات الاقتصادية ضد الفلسطينيين، لأنه سيخلق ديموقراطية مقيدة، ويعكس عدم احترام للشعب الفلسطيني.
- دعمت تركيا قيام حكومة وحدة وطنية، ورفضت دعوة الرئيس محمود عباس إلي إجراء انتخابات فلسطينية مبكرة.
- حاولت القيام بدور الوسيط في ملف الأسرى، والمصالحة الوطنية في اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، يوم ٢٣-٧-٢٠٠٧ بعد الحسم العسكري عرض أردوغان استعداده للتحرك في ملف المصالحة الوطنية وتلقى الدعم من حركة حماس.

كما دعمت تركيا التهدئة الموقعة بين حماس وإسرائيل بوساطة مصرية في ١٩-٦-٢٠٠٨م، ودعت وزارة الخارجية فيها الأطراف المعنية للالتزام بها وجعلها دائمة تنقذ الشعبين من الرعب والإرهاب، وإن تكون خطوة نحو تحسين الحالة الإنسانية في قطاع غزة، فضلا عن إقرار السلام والرخاء في الشرق الأوسط (٢٧).

فالسلوك التركي يتسم بالازدواجية في التعامل بين الفلسطينيين وإسرائيل، وبين الفلسطينيين أنفسهم، الأمر الذي يجعل الطرف التركي وسيطاً مقبولاً لدى جميع الأطراف وهو ما تسعى إليه الدبلوماسية التركية.

ولكن تركيا التي تتفهم الضغوط الأمريكية في هذا المجال هي أيضاً الطرف الذي لم يتجاوب مع الطموحات الأمريكية في حربها ضد العراق، وفي اتصالها بالنظام السوري الذي عملت مع إسرائيل على عزلة دولياً. ولنسج علاقات طبيعية مع الجارة إيران. الأمر الذي أسس لقاعدة تركية يمكن أن تقول من خلالها تركيا "لا" لأمريكا بالرغم من عضويتها في الحلف الأطلسي. ويلاحظ استمرار هذا الاتجاه في السياسة الخارجية التركية بعد العدوان على غزة الذي سمح بقول "لا" لإسرائيل أيضاً يفسر مستشار رئيس الوزراء التركي ونائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في حزب العدالة والتنمية، إبراهيم كالين الانفتاح التركي على الأطراف المختلفة في المنطقة بما فيها إيران وسوريا وربما حماس وقوى أخرى، أنه مجرد محاكاة لما يقوم به الغرب في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار التقيد بالمبادئ المشتركة للطرفين. يقول في محاضرة له في معهد الدارسات التركية التابع لمعهد الشرق الأوسط بواشنطن، أمام الجمهور الأمريكي، "عندما يبذل حلفاؤنا الأمريكيون والأوروبيون محاولات مماثلة ويحاولون تحسين علاقاتهم مع فاعلين صعاب المراس، سواء بين الولايات المتحدة وروسيا أم بين الولايات المتحدة والصين أم بين أوروبا وفاعلين آخرين، تلقى هذه المحاولات ترحيباً باعتبارها تقدم مساهمة كبيرة للسلام العالمي.. لكن عندما حاولنا القيام بالأمر عينه مع روسيا وإيران وسوريا وبلدان أخرى في منطقتنا فسرت محاولاتنا بطريقة مختلفة نحو نعتبرها امتداد لسياسة حسن الجوار." [٢٨]. إن نظرية تركيا حول تصفير المشاكل مع محيطها هو الذي يدفعها لجمل الاتصالات الخارجية في محيطها، وهذا المبدأ لا يتناقض مع سياسة حسن الجوار التي تمارسها أوروبا، وبالتالي فإن المبادئ التركية وسلوكها يهدف لنفس الأهداف الغربية في البحث عن السلام العالمي، ويأتي انفتاح تركيا على حركة حماس وحكومتها كجزء من تلك السياسة الإقليمية لتحقيق السلام، ولكنه يؤشر أيضاً إلي محاولة إدخال حركة حماس في معادلة السلام باعتبارها ممثلة الشرعية الانتخابية لسكان الأراضي الفلسطينية.

لقد تميز السلوك التركي بالازدواجية في محاولة للتوازن بين التعامل مع حركة حماس وحكومتها من جهة وبين إسرائيل كحليف إقليمي من جهة أخرى، فالدبلوماسية التركية المنفتحة تجاه حركة حماس والمنتقدة للسلوك الإسرائيلي، مصحوبة في نفس الوقت بالعلاقة المتميزة مع الاحتلال الإسرائيلي. ومرد تلك

الازدواجية على المستوى الداخلي عدم حسم التنافس الداخلي بين التوجهات الكمالية، والعثمانية الجديدة، والموازنة بين موقف الرأي العام التركي والإدارة التركية، وبين القوة الاقتصادية الجديدة المحافظة وبين التجمعات الصناعية الكبرى في اسطنبول وأنقرة، أما على المستوى الخارجي فتلك الازدواجية تشير إلي ثنائية الانتماء التركي للشرق والغرب"، فمن بين كل البلدان الإسلامية في الشرق الأوسط وبلدان المشرق، تملك تركيا العلاقة الأوسع والأطول عهداً مع العالم الغربي، وتحديداً مع أوروباً [٢٩] وهي تحتفظ بالإرث الإمبراطوري للدولة العثمانية في المشرق. ولكن "العثمانية الجديدة متحررة من الطموحات الإمبريالية الجغرافية، فهي تحتضن رؤيا جيو – إستراتيجية واثقة من نفسها تطل على تركيا بوصفها قوة كبرى إقليمية فعالة ونشطة" [٣٠]

٢ – مرحلة ما العدوان على غزة: (نهاية ٢٠٠٨–٢٠١٠):

شكل العدوان الإسرائيلي رحلة فاصلة في التحول التركي تجاه التعامل مع الوضع الفلسطيني بشكل عام، مدعوما على المستوى الداخلي بحسم المعركة الانتخابية الداخلية الرئاسية والتشريعية لصالح حزب العدالة والتنمية، ونجاحها في إجراء التعديلات الدستورية، وهو مصحوب أيضاً على المستوى الإسرائيلي بصعود اليمين المتطرف في إسرائيل، وعلى مستوى العلاقات الثنائية التركية الإسرائيلية بالإهانات التي تلقها السفير التركي في إسرائيل على يد نائب وزير الخارجية الإسرائيلي أيالون والذي أجج مشاعر الغضب الشعبي والدبلوماسي في تركيا، ثم حادثة الهجوم على أسطول الحرية المتجه نحو غزة، ومصحوبة بالتحول الذي طرأ على البيئة الدولية من خلال الانحصار الأمريكي في العراق، وتراجع الجمهوريين في الولايات المتحدة الأمريكية.

عندما شن الجيش الإسرائيلي عدوانا على غزة في ٢٠٠٨/١٢/٢٧ استمر ٢٢ يوماً [٣١]. صاحبة ما أصبح توصيفا جديدً في الدبلوماسية التركية للسلوك الإسرائيلي متمثلة في تصريحات رئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان، الذي يعتبر "حربها على غزة وممارستها إرهاب دولة ضد الأبرياء ومطالبته منعها من دخول الأمم المتحدة" [٣٢]. حمل معه مؤشرات للتحول في الموقف التركي الذي كثف نشاطه الدبلوماسي لاحتواء الموقف.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- أعلنت سوريات تعليق المباحثات مع إسرائيل، وهو نفس الموقف الذي اتخذته الحكومة التركية أيضاً.

- اعتبر رئيس الوزراء التركي، أن استمرار الحرب على غزة جريمة ضد الإنسانية. ومن جهته حذر الرئيس التركي عبد الله عول من استمرار الحرب على غزة، ونتائجها العكسية عل المنطقة ككل.
- الاتصال بمجموعة من البلدان والمؤسسات الدولية لنقل القلق التركي ورؤيته للوضع، على رأسها الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، حيث اقترح وزير الخارجية التركي الدعوة لاجتماع طارئ لوزراء خارجية الدول الإسلامية الأعضاء في المنظمة وقام الأمين العام للمنظمة التركي أكمل الدين إحسان أوغلو بتوجيه الدعوة لذلك. (٣٣)

وفي كلمة أمام اجتماع لحزب العدالة والتنمية أكد أردوغان (٣٤) على توجيه نداء إلي الأمين العام الأممي لتحمل المسؤولية تجاه العدوان وبالسرعة الممكنة. وإدانته للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة وقصفها المناطق السكنية المدنية وقتلها الأبرياء. واعتبر العدوان جريمة خطيرة ضد الإنسانية، وضربة موجعة ضد السلام العالمي، ودعا لضرورة التوقيف الفوري له، وعبر عن رفض استعمال القوة المفرطة.

كما رفضت وزارة الخارجية التركية استقبال تسيبي ليفني لتوضيح أسباب العدوان، وقدم ٣٠٠ نائب في البرلمان التركي من أجمالي ٣٠٥ استقالتهم من عضوية جمعية الصداقة الإسرائيلية التركية ونظمت الحكومة بالتعاون مع منظمات شعبية حملة مساعدات لغزة هي الأضخم منذ قيام الجمهورية التركية. ورفض أردوغان اتصالاً هاتفياً من إيهود أولمرت، واتجهت تركيا للقيام بدور الوسيط بين الفلسطينيين، وشاركت في القمة العربية بالدوحة، وفي مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة، وفي القمة العربية في الكويت. (٣٥)

كما حاول خلع "أردوغان عباءة" الدبلوماسية... ليوجه اتهامات مباشرة للرئيس الإسرائيلي بعد أن حاول تبرير العدوان على غزة، قائلاً له:.. عندما يتعلق الأمر بالقتل فأنتم أدرى بالقتل "... قبل أن ينسحب من الجلسة احتجاجاً على عدم منحه وقتاً كافياً.. وهو ما رأى فيه البعض عودة "للدور العثماني" أو تبشيراً بعودته، رغم أنه يأتي في إطار التبرير التركي للتعاطف مع غزة، غير أنه يؤكد في الآن نفسه على التسامح التركي مع اليهود، وهو نفس ما يطالب به أردوغان بالمقابل من الإسرائيليين تجاه أهل غزة. " (٣٦).

وشكل الوضع في غزة موضع اللقاء التركي مع الآمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل العام للعلاقات الخارجية والسياسة الأمنية خافيير سولانا الذي زار أنقرة في ٧-١-٢٠٠٩م(٣٧) وبعد صدور القرار الأممي رقم ١٨٦٠ لوقف إطلاق النار، لم تهدأ الدبلوماسية التركية في سبيل التوصل إلي تنفيذه،

فشكلت وفدا من ديوان رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية، توجه للقاهرة بدعوة من الطرف المصري ثم إلي دمشق، ثم العودة للقاهرة في إطار الجهود المبذولة لوقف إطلاق النار.

وتباحث الأمين العام للأمم المتحدة بان غي مون مع السلطات التركية حول نفس المسعى في زيارته لتركيا في ١٦-١-٢٠٠٨. وشارك وزير الخارجية التركي في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الذي عقد في ٢٥-١-٢٠٠٩م، لمناقشة الأوضاع السائدة في الشرق الأوسط، وفي تصريح للخارجية قبل الاجتماع أكدت تركيا أن إعادة الأمور إلي نصابها في قطاع غزة تقتضي اتخاذ الخطوات الإنسانية والدبلوماسية اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة، وعرفت تركيا بعد العدوان الإسرائيلي على غزة، العديد من الزيارات المتبادلة التي تناولت الوضع في الشرق الأوسط كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم ٨ من إعداد الباحث يبين حركة الدبلوماسية التركية بعد العدوان على غزة استناداً إلي مصادر إعلامية مختلفة

المستوى العربى والإسلامى	المستوى الدولى
١- زيارة وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط لأنقرة يوم ٢٩-١٢-٢٠٠٩	١ – زيارة الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل العام لعلاقات الخارجية والسياسية الأمنية خافيير سولانا لأنقرة في ١٧-١-٢٠٠٩
٢ – وفد من ديوان مجلس الوراء والخارجية التركية يزور مصر وسوريا بين ١١،١٢-١-٢٠٠٩	٢ – زيارة الأمين العام للأمم المتحدة بأن غي مون في ١٦-١-٢٠٠٩
٣ – وزير الخارجية التركي في اجتماع مشترك مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ٢٥-١-٢٠٠٩ حول الوضع في الشرق الأوسط	٣ – حضور وزير الخارجية التركي اجتماع وزراء الخارجية للاتحاد الأوروبي في ٢٥-١-٢٠٠٩
٤ – وزير خارجية تركيا في زيارة لليمن في الفترة بين ١٧،١٨-٢-٢٠٠٩	
٥ – المشاركة في الدورة العادية السادسة والثلاثين لوزراء الخارجية العرب ٢٣-٩-٢٠٠٩	
٦ – زيارة وزير الخارجية التركي للأردن في الفترة ٩،١٠-٩-٢٠٠٩	
٧ – زيارة وزير الخارجية التركي لإيران في الفترة ١٢،١٣-٢٠٠٩	
٨ – زيارة وزير الخارجية التركي للسعودية في الفترة من ١،٣-١٢-٢٠٠٩	
٩ – الدعوة لقمة طارئة لوزراء خارجية الدول الإسلامية	

لمنظمة المؤتمر الإسلامي وحضور أشغاله لدراسة الوضع في غزة ١٠ – زيارة وزير الخارجية التركي لإيران ١٦-٢-٢٠١٠ ١١ – حضور القمة العربية في الدوحة ٢٠٠٩ ١٢ – حضور مؤتمر شرم الشيخ لإعادة لإعمار غزة ٢٠٠٩ ١٣ – حضور القمة العربية الاقتصادية في الكويت ٢٠٠٩ ١٤ – لقاء ثلاثي تركي سوري قطري في شهر ماي ٢٠١٠	

تحليل النشاط الدبلوماسي المكثف والمتنوع لتركيا، يشير أن مركز الثقل في الشرق الأوسط قد انتقل إلي قوى غير عربية وأن هذه القوى أكثر قرة على التأثير في الموقف الدولي تجاه القضية العربية والإسلامية وأن وجهة تلك الزيارات كانت في مجملها تجاه الشرق الأوسط في محاولة لتوحيد رؤيته ثم التعاون مع الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة للضغط باتجاه احترام القانون الدولي.

والواقع أن تركيا تقدم نفسها كطرف ثالث في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، معتمد على دور الوسيط المسهل بين الأطراف المعنية للوصول للنتائج المرضية [٣٨]

وقد برزت تركيا كوسيط بين إسرائيل وحماس في مناسبتين، الأولى بعد اختطاف الجندي الإسرائيلي جلعاط شاليط في جوان ٢٠٠٦، أين انتقل أحمد داوود أغلو إلي دمشق للتوسط حول صفقة تبادل لتحرير شاليط ومجموعة من الأسرى الفلسطينيين لدى إسرائيل، المناسبة الثانية كانت أثناء عملية الرصاص المصبوب في الفترة بين ديسمبر ٢٠٠٨ وجانفي ٢٠٠٩، أين تحول بين دمشق والقاهرة للإقناع بوقف إطلاق النار ورفع الحصار [٣٩]

اتجهت الدبلوماسية التركية للبحث عن الحلول والتأثير في المحيط العربي والإسلامي، فجل تحركاتها الخارجية كما يبدو من الجدول السابق، متجهة نحو هذا المحيط بدون التمييز بين محور للممانعة أو الاعتدال فهي في إيران وسوريا وهي في السعودية ومصر. مع توظيف علاقاتها في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لدعم طرحها حول احتواء الأزمات في المنطقة.

وقد شكل الحصار على غزة محور نشاط غير حكومي تركي قوى للمساهمة في التخفيف منه ولفت الرأي العام الدولي باتجاهه، وكان أسطول الحرية الذي رفع العلم التركي على سفنه دلالة على الدعم التركي الرسمي لتلك المحاولات الشعبية الرامية لرفع الحصار، وهو الأسطول الذي تعرض للتدخل العسكري الإسرائيلي بتاريخ ٣١ ماي ٢٠١٠م وهو الهجوم الذي أدى لتأزيم العلاقات الإسرائيلية التركية بشكل

أكبر، لقد اعتبرت الخارجية التركية أن الحادث أثبت إن إسرائيل "لا تعبأ بحياة المدنيين وبالحلول السلمية، وهذه الممارسات غير الإنسانية تستوجب الاستنكار الشديد... تحمل إسرائيل عواقب هذا الإجراء الذي أخل بالقانون الدولي. " (٤٠)

كما رفضت الخارجية التركية مسعى إسرائيل بشأن تشكيل لجنة تحقيق إسرائيلية حول الحادث معتبرة أنها "لا تلبي المطالب التركية والتوقعات الخاصة بالمجتمع الدولي. كذلك لا تتمتع بصلاحية البحث في جريمة وقعت في المياه الدولية ولا يمكن اعتبار نتائج مثل هذا التحقيق عادلة وشفافة ومحايدة. وقد أبدت تركيا موافقتها على اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل لجنة تحقيق مكونة من تركي وإسرائيلي وثلاثة من الأخصائيين الدوليين" (٤١). وهي اللجنة التي تم تشكيلها في جلسة مجلس الأمن يوم ١٤-٦-٢٠١٠م. وكان مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة قد شكل بتاريخ ٢ جوان ٢٠١٠م لجنة جمع البيانات والتوصل إلي الحقائق بشأن الاعتداء الإسرائيلي الذي أودى بحياة ٨ أتراك وأمريكي وقد أفاد تقريرها الذي تم إقراره بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠١٠م، وتقدم نتائجه إلي مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة في جلسته السادسة عشر التي ستعقد في مارس ٢٠١١م. "أن الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة مخالف للقوانين وكذلك الأمر بالنسبة لهجوم إسرائيل على الأسطول في المياه الدولية بشكل بارز وأن الجنود الإسرائيليين قد استخدموا القوة المفرط وغير المتجانسة واستعملوا بشكل لا يصدق أبشع أنواع القوة في تدخلهم وأن التدخل كان منافياً لمبادئ حقوق الإنسان والمشاعر الإنسانية وإن التحقيق الإسرائيلي الداخلي بعيد عن التصديق والدقة... ودعت تركيا لجنة التحقيق الخاصة بالأمم المتحدة للتعامل بما ورد في هذا التقرير كما قد عبرت تركيا عن خيبة أملها في الموقف الأوروبي والأمريكي في المجلس. "حيث امتنعت دول الاتحاد.. عن التصويت، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية قد صوتت بالرفض"

وقد كان للهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية تداعيات هامة على الوضع الفلسطيني ومن ذلك:

- الوصول إلي إقرار دولي بعدم شرعية الحصار على غزة
- الربط التركي في تسيير ملف الهجوم بين التحقيق في خلفيات ذلك الهجوم ورفع الحصار عن غزة الذي جعلته أحد شروطها لعودة العلاقات الطبيعية مع إسرائيل
- تآكل شرعية إسرائيل على المستوى الدولي سواء على مستوى الدول والمنظمات الإنسانية أم على مستوى الرأي العام الدولي.

جلب السلوك التركي بعض المتاعب السياسية لتركيا تمثلت في رد فعل إسرائيلي وأمريكي معاد للمصالح التركية فبالإضافة لما ذكر سابقاً حول رفض الولايات المتحدة لتقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، وامتناع الاتحاد الأوروبي عن التصويت. شكلت تصريحات الرئيس الأمريكي باراك أوباما في ٢٤ من شهر أفريل من عام ٢٠٠٩م حول ما تسميه إدارته بالإبادة الجماعية ضد الأمن موضوعاً لرد فعل تركي غاضب يعبر عن عدم القبول بتلك التصريحات (٤٢) وقد كرر الرئيس الأمريكي نفس التصريح في ٢٤ من شهر من عام ٢٠١٠م، الأمر الذي تأسفت له الخارجية التركية معتبرة "أن التصريح يعكس وجهة نظر أحادية الجانب وتستند إلي رؤية سياسية منفردة وخاطئة" (٤٣). بينما أدرجت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الأمريكي مسودة قرار يشير إلي ما تعتبره أنقرة مزاعم الإبادة الجماعية للأرمن. ونبهت أعضاء لجنة الشؤون الخارجية للأرمن. ونبهت أعضاء لجنة الشؤون الخارجية إلي إمكانية إضرار مثل القرار على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، وعلى محاولات ترسيخ السلم والاستقرار في منطقة جنوب القوقاز.

وفي ٢٨ من شهر سبتمبر ٢٠١٠ أتخذ مجلس النواب الأمريكي قرار رقم ١٦٣١ حول احترام الحريات الدينية والحفاظ على الآثار والمواقع الدينية في قبرص الذي اعتبرها تحت الاحتلال التركي، وهي العبارة التي لم ترق للقيادة التركية التي اعتبرت مسودة القرار المذكور قد أخذت حصراً برأي الجانب القبرصي اليوناني بشكل أحادي، كما أن قرار مجلس النواب الأمريكي يحتوي على أخطاء عديدة تضر بمصداقيته" (٤٤) ويبدو أن السلوك الأمريكي والأوروبي ينسجم مع ضغوط اللوبي الصهيوني في المحاولات المتكررة للضغط على الموقف التركي، وتنسجم مع التوصيف الإسرائيلي للخطاب التركي الذي نعته وزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان "بالتطرف"، الأمر الذي اضطر الناطق الرسمي للخارجية التركية للرد قائلاً "ليس من اللائق وصف مقولة السيد رئيس الوزراء التركي والداعية للسلام بالتطرف –أنه– لا يتماشى مع متطلبات الإنصاف وهي تصريحات غير محقة وتحريف كامل للحقيقة. وتدل على تجاهل ليبرمان "قواعد اللباقة الدبلوماسية" في التعاطي مع مسائل العلاقات الدولية"، إننا ندعو إسرائيل لإنهاء هذا الأسلوب غير المقبول وتحيكم المنطق السليم في هذه الأمور" (٤٥)

وفي التاسع من شهر نوفمبر ٢٠١٠ أعلن أن تركيا لن تعيد علاقاتها مع إسرائيل إلي ما كانت عليه في السابق، ما لم تقدم الدولة العبرية اعتذارا على الهجوم على السفينة التركية التي كانت تحمل مساعدات لغزة.

وكانت وثيقة الأمن القومي التركي لعام ٢٠١٠، المسماة "الكتاب الأحمر" والتي ترسم خريطة التهديدات المتوقعة لتركيا تتضمن سابقة في تاريخ الدبلوماسية التركية بإدخال "إسرائيل" كأحد تلك التهديدات، معتبرة أن سياسة إسرائيل تهز الاستقرار الإقليمي، في حين تم إلغاء سوريا وإيران من القائمة، والاكتفاء بالإشارة لبرنامج إيران النووي تلك كأحد التهديدات. (٤٦)

يشير الموقف التركي إلي الازدواجية في علاقة تركيات الإقليمية والدولية، فهي حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وصديقة لإسرائيل، وهي أيضاً تقترب من محيطها العربي والإسلامي جاعلة من الموقف من القضية الفلسطينية وأطرافها المدخل الإستراتيجي لنسخ علاقاتها بالإقليم منطلقة من دورها كوسيط في المنطقة للمساهمة في تصفير الأزمات في الشرق الأوسط، دون أن يمنع ذلك من تعارض السياسة الخارجية التركية مع التوجهات الأمريكية وليس معارضتها في المنطقة، والتي تعود إلي التباين حول ثلاثة عناصر أساسية.

١ – تعارض سياسة تركيا الإقليمية القائمة على الدبلوماسية الناعمة، مع سياسية الحروب الاستباقية والنزوع نحو القوة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ – تبنى السياسة الدولية التركية على احترام الشرعية والقانون الدولي.

٣ – تبني سياسة توازن داخلية في صناعة القرار، مع مراعاة المصلحة الوطنية.

وتعد هذه العناصر نفس عوامل التباين بين تركيا وإسرائيل، ولذلك فإن الدعم الذي يمكن أن تتلقاه القضية الفلسطينية أو الأطراف المتنازعة على السلطة فيها ومنها حركة وحكومة حماس لا يمكن أن تتجاوز تلك الثوابت التركية، العمل في إطار الشرعية والقانون الدولي، وتصفير المشاكل في المنطقة، وهو ما ينسجم مع المصلحة الوطنية التركية، ولكن من شأن تلك المبادئ التركية أن تساهم في الضغط على الطرف الإسرائيلي في اتجاهه نحو التأزيم وعدم الاعتراف بالشرعية الدولية، وعلى الدبلوماسية الفلسطينية أن تتفهم المنطق التركي لتحقق نتائج أفضل.

الهوامش:

١ – طلال عتريسي، القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي، حلقة نقاش، القضية الفلسطينية ٢٠١٠، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ٢٠١٠)، ص ٦ أنظر: http://www.palistine-210_session-3.pdf

٢ – نص خطاب إبراهيم كالين في معد الدراسات التركية بواشنطن، ٢٠-٧-٢٠١٠. أنظر مركز الزيتونة:
http://www.alzytouna/arabic/?c=129&a=122813

٣ - جمعة بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير، ط ١، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٠)، ص ٤٤٢.
٤ - محمد عبد القادر، آفاق العلاقات التركية الإسرائيلية.. ما بعد "غزة"، القدس، العدد ١٢٣، (الجزية: المركز العربي للإعلام، مارس ٢٠٠٩)، ص٢٨.
٥ - محمد عبد القادر، حكومة أولمرت ومستقبل العلاقات التركية- الإسرائيلية، القدس، العدد ٩١، (الجيزة: المركز العربي للإعلام، جويلية ٢٠٠٦).
٦ - عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، مركز الشرق الأوسط العدد ١٠، (بيروت: سبتمبر ٢٠٠٨)، ص١.
٧ - التآكل في العلاقات التركية الإسرائيلية واستبعاد التغير الاستراتيجي، مركز الزيتونة ٣١-٨-٢٠١٠. أنظر:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=200&a=124346
٨ - إبراهيم كالين، مرجع سابق.
٩ - الأهرام، القاهرة، ٢٢-١-٢٠٠٩.
١٠ - جليا ليندرنشتراوس، عوديد عيرن، جسر على مياه مضطربة مشاركة تركيا إقليميا ودولياً، في شلومو بروم وعنات كورتس، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي يونيو ٢٠٠٩، ترجمة وإعداد خالد سعيد، التقييم الإستراتيجي لإسرائيل، ط ١ (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٠)، ص ٧٣.
١١ - الشرق الأوسط، ١٤-١-٢٠١٠
١٢ - مدحت أحمد حماد، الوضع الإقليمي وتأثيره على حل وتعقيد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد ٥٦، الرياض ٢٠٠٩، ص ٨٨.
١٣ - موقع الأمن والدفاع العربي ١٠-٧-٢٠١٠، أنظر:
http://www.sdarabia.com/preview_news-php?id=20193&cat=1
١٤ - نفس المرجع، أنظر: http://www.sdarabia.com/preview_news-php?id=20193&cat=1
١٥ - ريم عوني، رؤية أوروبية للدور الأمريكي، السياسة الدولية، العدد ١٧٧، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جويليه ٢٠٠٩)، ص ٢٨٢-٢٨٣
١٦ - عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية، مرجع سابق، ص ٢٨.
١٧ - محمد عبد القادر، مرجع السابق، القدس، العدد ٩١. ص ٣٣.
١٨ - محس محمد صالح، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني ٢٠٠٦، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧)، ص ١٧٩.
١٩ - نفس المرجع، ص ١٨٤.

٢٠ - نفس المرجع
٢١ - المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٤-١-٢٠١٠. أنظر: http://www.palistine.info.info
٢٢ - وسام فؤاد، "حماس" ما بعد "أنابوليس". و"باريس"، القدس، العدد ١٠٩، (بيروت: المركز الفلسطيني للإعلام، جانفي ٢٠٠٨)، ص ٥٧-٥٨
٢٣ - عمر تشبينار، مرجع سابق، ص ٢٨-٢٩.
٢٤ – قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تركيا، والقضية الفلسطينية، تقرير معلومات ١٧ (بيروت: المركز، ٢٠١٠)، ص ١١. أنظر: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1289&a=126659
٢٥ - الدستور، الأردن، عمان، ١٦-٣-٢٠٠٦.
٢٦ - قسم الأرشيف والمعلومات، تقرير معلومات ١٧، مرجع سابق، ص ٣٩-٤٢.
٢٧ - موقع وزارة الخارجية التركية، أنظر: http://www.mfa.gov.tr/ar.mfa
الرقم -١٠٩ – ١٩-يونيو- ٢٠٠٨- حول- التوصل- إلي- وقف- إطلاق- النار- بين- إسرائيل- وحماس- ترجمة- غير- رسمية.
٢٨ - نص خطاب إبراهيم كافين، مرجع سابق.
٢٩ - نفس المرجع.
٣٠ - عمار تشبينار، مرجع سابق،ص ١.
٣١ - قسم الأرشيف والمعلومات، معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، تقرير معلومات، ط٢ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٩)، ص ,٤٠
٣٢ - جليا ليند نشتراوس، عوديد عرن، مرجع سابق، ص ٧٧.
٣٣ - الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، انظر: http://www.mfa.gov.tr/
٣٤ - القدس، العدد ١٢١، (الجيزة: المركز الفلسطيني للإعلام، جانفي ٢٠٠٩)، ص ,١١
٣٥ - محمد عبد القادر، أزمة غزة.. نظر على الموقف التركي، القدس، العدد ١٢٢، (الجيزة: المركز الفلسطيني للإعلام، فيفري ٢٠٠٩)، مرجع سابق، ص ٥٨-٥٩.
٣٦ - محمد عبد القادر، آفاق العلاقات التركية الإسرائيلية.. ما بعد غزة مرجع سابق، ص ٢٦-٢٧
٣٧ - الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، (١٠-١١-٢٠١٠) أنظر: الرقم٦، التاريخ ٧ - ١ - ٢٠٠٩ http://www.mfa.gov.tr/

Esra Cuhader Gurkavnak, TURKYAS A (38) THERD PARTY IN ISRAELI-PALISTINIAN CONFLICT ASSEMENT AND REFLECTION, ,ministry of foreign Affaires of the Repulic of turkey. See:

http://www.sam.gov.tr/perceptions/volume12/springQ7_esra_cuhader.pdf.

Natahalie tocci , turkey's Middele (39) Eastern promise, in Europe and the Middle East perspectives on Major policy Issues. (2010: center for political &statitegic studies, cair), p.p 61-62

٤٠ – موقع وزارة – ar.mfa – الرقم – 115 – التاريخ – 31 - ماي- http://www.mfa.gov.tr/2010

٤١ – موقع وزارة الخارجية التركية، (١٥–١١–٢٠١٠)، أنظر:

ar.mfa– – الرقم – 206 – التاريخ – ٢٣ – سبتمبر – http://www.mfa.gov.tr/2010

٢ موقع وزارة الخارجية التركية، (١٥–١١–٢٠١٠) انظر

ar.mfa– – الرقم – 209 – التاريخ – 30

– سبتمبر http://www.mfa.gov.tr/2010

– موقع وزارة الخارجية التركية (١٧–١١–٢٠١٠)

٤٢ – أنظر:

– الرقم – 208 – التاريخ – 30

– سبتمبر http://www.mfa.gov.tr/2010

– موقع وزارة الخارجية التركية، (ar.mfa2010.11.17

٤٣ – القدس العربي، لندن، ١٠–١٢–٢٠١٠.

٤٤ – انظر:

٤٥– ar.mfa– – الرقم – 208 – التاريخ – 30

– سبتمبر http://www.mfa.gov.tr/2010

– موقع وزارة الخارجية التركية (١٧–١١–٢٠١٠).

ar.mfa. س – ج – رقم – 15 – 1 – لتاريخ – ٦ – أفريل – ٢٠١٠ http://www.mfa.gov.tr/2010

٤٦ – نشرة إلكترونية تصدر عن مركز بحوث الأمن القومي ٥–١١–٢٠١٠، انظر:

http://www.alquds-co.uk/index.asp?fname=data\201Q\l1\11-Q5\Q5qpi7Q.htm

2Murat Yesiltas. SOFT BALACiNG IN TURKISH FORIEG POLICY: THE CASE OF THE 2003 IRAK

WAR, center for strategic research , Ministry of foreign Affaires of the Republic of turkey. See:

http://www.Sam.gov.fr/perceptions/volumel4/spring-sumer/Murat_Yesitas.pdf